

شارب غير فاعل القذف فمصدر كل شارب حاصلا بين الشرب والشراب
 فيتحقق منه جنسان وهم القاذف جنسية واحدة فلهذا كان ضربا أخف
 من ضرب شارب غيره وان كان مضمونا عليه كذا في الكافي قال الامام
 كالمصطلح يقال حدود الشريعة قول حدود القذف ثابت بالنسب وهو قوله تعالى
 فاجلدوهم ثمانين جلدة وحد الشرب قيس على حد القذف لان الشرب
 لم يثبت بالقياس بل بالجماع الصحابة غابته ان سئل الاجماع هو القياس
 وقد تقرر في الاصول ان الحكم يستدل بالاجماع لا بالسنة قال عليه
 اذا شرب سكر واذا سكر هذي واذا هذي اقترى وعيا للمعتري ثمانين جلدة
 وعليه اجمع الصحابة **قول** وعذر بقذف مخلوك او كافرا بزيادة الجنابة
 قرف وقد امتنع وجوب الحد لفقدان الاحصان فوجب التعزير والحد
 يبلغ في التعزير غاية وفي الائمة الرأي الامام وصورتان لغيره بان
 بان يجب فيها البلوغ في التعزير غاية احداهما اذا اصاب الاجنبية على
 حوام غير الجماع والثانية ما اذا اخذ السارق بعد ما حج المشاي قبل الاخذ
 كذا في الكافي **قول** وسلم بيا فاسخ الا ان يكون معلوم العتس في الزيادة
 فانما بان ابن القحمة في الفتاوى القلبية القحمة الزانية ماخوذة من القحمة
 التسفال وكانت الزانية في العوب اذا امر بها رجل سعت بقتلها
 فتمت الزانية لهذا الحد وقيل يكون متهم الزنا وقيل هو الخشيم الزانية
 لان الزانية قد يفعل سر او ينف منه والقحمة من يجهل لاداة قال
 الاستبراء عطاها ان مقتضى هذا الخبر ان يكون في القحمة معنى الزانية

مع زيادة امره يبيح ان فيه الحد كما وجب في ما بين الزانية للامم لان
 يقال ان الحد انما يجب اذا قذف بصريح الزنا او بما هو في حكمه بان يدل
 اللفظ عليه اقتضاها اذا قال است لابيك بان فلان انما في القذف
 كما مر ولفظ القذف لم يوضع بعز الزانية بل يستعمل فيه بعد وضعه بعز القذف
 ولا يدل عليه اقتضاها **قول** وهو ظاهر بوجه ما قاله الزبيدي لا يقال يجب
 بعد لست لابيك وهو ليس بصريح في الزنا لاحتمال ان يكون من غيره وهو انما
 لانما تقول في نسبة انه الزنا اقتضا والمقتضى اذا ثبت ثبت بجمع ما
 يلازمه فيجب الحد اذا ثبت اقتضا وكان بت العبارة هذا غاية ما يمكن في
 هذا المقام لكنه بعد موضع مماثل **قول** بان الغايرة فانهما من جنس واحد
 فلا يكون في معنى الزانية ولا في حكمه فلا بد به واعلم ان الزانية هو المباح الذي
 لا يتدين بهن ولا يبيح الشرعية ولا يعقد بالبعث والشهر والزندقة
 عقيدته والديوث الذي لا يقرة له من يرذل علامته والقول هو موعوب
 قاتلان مراد الديوث وقيل هو التسبب للجماع بين اثنين على غير محرم وقيل
 هو الذي يبعث امراته مع غلام بالغ لا الصغرة او ياذن له بالدخول عليها
 في عينه لمرأة موعوب الكثرة الجرح والجلد واللفظ بها بالفارسية
 كما يكون بعض الطبيعي وقيل هو من شتم العوام ولا يعتبرون به مع عيبنا و
 الفاحشي اذا ذبحه وفي الدرر اذعي عذو القاض على رجل سرقة وغيره انما يقتضى
 لا يجوز لان مقتضوه المدعى تحصيل مال لا السب والشتم بخلاف دعوى الزنا
 فانها لا يثبت بها طارة تقرر لولا عقده والزوج والزوجة على كل زانية **قول**